أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2017/10/09م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

ماذا فعل مندوب السعودية حين سُئل عن أطفال فلسطين؟ 3

بوتين يلهث في سوريا 4

وجاء دور الأكراد..... 6

إخوان الأردن والطريق البراغماتي..... 9

دول عربية تسحب مشروع قرار ضد إسرائيل في "يونسكو"..... 11

صواريخ "إس-400" الروسية لتركيا والسعودية: اختراق لدائرة النفوذ الأميركي؟..... 13

السيسي: وحدة الصف الفلسطيني بداية مرحلة تُمهد لسلام عادل مع إسرائيل 16

وفدا فتح وحماس يصلان القاهرة لبحث «الملفات الصعبة» والشارع الغزي ينتظر تصاعد «الدخان الأبيض»..... 18

هل أعادت أزمة الخليج رسم الخريطة السياسية بالإقليم؟..... 21

تحولات إقليمية متسارعة ومربكة 25

رئيس وزراء أردني سابق: إدراك دولي لأهمية انضمام حماس لمنظمة التحرير 27

هل تراجع تأثير دور الأردن في القضية الفلسطينية؟..... 30

ماذا فعل مندوب السعودية حين سُئل عن أطفال فلسطين؟

الرياض / وكالات / سما 8\10\2017

رفض المندوب السعودي في الأمم المتحدة عبد الله المعلمي التعليق على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق أطفال فلسطين.

ولدى سؤال أحد الصحفيين للمندوب السعودي عن ممارسات الاحتلال ضد الأطفال في فلسطين، رفض المندوب التعليق، وقال: "إنه لم يدرس هذا الجزء بشكل كامل"، وقام بإنهاء المؤتمر الصحفي، الذي جرى في إطار جلسة استماع حول التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والصراعات المسلحة، الذي يتضمن وضع اسم التحالف العربي بقيادة السعودية ضمن القائمة السوداء.

بوتين يلهث في سوريا

ياسر الزعاترة الدستور 8\10\2017

كل صيحات الانتصار التي يطلقها الروس في سوريا لا تخفي حقيقة المأزق الذي يعانونه هناك، وسط حرصهم الشديد على التوصل إلى حل قبل كأس العالم في 2018، وللخروج من هواجس التورط الطويل أيضا.

ما يُعلنون عنه من خسائر ليس حقيقيا، إذ هناك ما يتم إخفاؤه بكل تأكيد، ونحن هنا لا نتحدث عن دولة ديمقراطية ينكشف فيها كل شيء، بل عن دولة بديكور ديمقراطي يتحكم بها ضابط دكتاتور؛ لا يطارد خصومه ويسحقهم في الداخل وحسب، بل يقتلهم في المنافي أيضا من دون أن يرفّ له جفن.

حين تكتب وكالة روسية هي أقرب إلى الوكالة الأمنية (سبوتنيك) عن زيارة العاهل السعودية لموسكو باعتبارها مبشرة بنهاية الحرب في سوريا، فهذا يعكس حجم المأزق الذي تعيشه موسكو في سوريا رغم تفوقها من الناحية العملية.

ليس العجز عن تحقيق حسم عسكري هو وحده المأزق الذي يعيشه الروس في سوريا، وإن بدا أنه يكفي وحده لكشف الأزمة، فهناك قبل ذلك وبعده التناقضات الكامنة مع إيران وأدواتها من جهة، ومع الكيان الصهيوني من جهة أخرى.

ليس بوسع روسيا أن تقبل بأحلام إيران في سوريا، فالزمن لن يعود إلى الوراء، ولن تستعيد طهران سيطرتها المطلقة على سوريا التي كانت تتمتع بها قبل الثورة، وهي (أي إيران) حين استدعت الروس، كانت تدرك ذلك، لكن "الولي الفقيه" في طهران لا يقبل أيضا بأن يوقف الروس مشروع تمدده في المنطقة، والذي تمثل سوريا ركنه الأهم. وهنا ينشأ التناقض الكبير بين الطرفين، والذي يعززه بطبيعة الحال الحضور الصهيوني الرافض للهيمنة الإيرانية، وحيث لا يرغب بوتين في الدخول في مشكلة أخرى مع الكيان الصهيوني، هو الذي يدرك قدراته على إثارة الكثير من المتاعب له في الأروقة الدولية، وبخاصة عبر نفوذه في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية.

الجانب الآخر في المأزق هو شعور بوتين بأن الولايات المتحدة تلاعبه في سوريا، وهي معنية بإطالة نزيفه وورطته، لا سيما أن واشنطن ليس لديها ما تخسره هناك، بل إنها وجدت في الأزمة ما يعزز نفوذها في مكان لم يكن لها فيه أي نفوذ من قبل، وهذا ما سيدفعه إلى إيجاد تفاهمات مع الدول التي يعتقد أن

بوسعها أن تساعده في سوريا، وبخاصة تركيا والسعودية وقطر، لكن مساعدة من هذا النوع لن تكون بلا ثمن، والثمن الأهم هو تقليم أظافر إيران في سوريا، وهنا يتعزز التناقض مع المحور الإيراني.

كل ذلك يؤكد ما نقوله مرارا من أن سوريا لن تعود إلى ما كانت عليه قبل الثورة، وهذه الصيحات التي يطلقها التحالف الإيراني لا تعدو أن تكون احتفالا مبكرا بالنصر، كما أن استمرار النزيف الروسي، سيدفع موسكو إلى تقديم تنازلات أكبر للتوصل إلى الحل، وهي تنازلات لن تفضي إلى حل مع بقاء الدولة الأمنية الطائفية القديمة، وإذا لم يتحقق ذلك، فالنزيف سيطول أكثر فأكثر؛ لأن حروب العصابات في زمن العنف الرخيص تبدو أكثر تأثيرا من حروب الجيوش في ظل سيطرة مكانية. نعم سيطول النزيف حتى يتعب الجميع، ويقبلوا بالتسوية المتوازنة التي تحقق الحد الأدنى من مطالب جميع الفرقاء، وفي مقدمتهم الشعب السوري، أو غالبيته المضطهدة بتعبير أدق.

وجاء دور الأكراد

ريتشارد ن. هاس الجزيرة نت 8\10\2017

أظهرت النتائج أن نسبة عالية من الأكراد العراقيين –الذين يبلغ عددهم ثمانية ملايين– صوتوا في استفتاء بشأن استقلال إقليم كردستان العراق ومناطق أخرى من البلاد يوجد فيها عدد كبير من الأكراد. فقد صوتت نسبة أعلى من الناخبين بـ"نعم"، وأفادت التقارير بأنهم أكثر من 90%. ومع ذلك، فإن دولاً كثيرة غير متعاطفة، وتعتمد أي دولة في العالم اليوم على اعتراف الدول الأخرى؛ فماذا سيحدث الآن؟

مما لا شك فيه أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي حق تلقائي في تقرير المصير. لقد كان هذا الأخير الحل الوحيد بالنسبة لشعوب المستعمرات التي كانت تحكمها دول على بعد آلاف الأميال، والتي حُرمت من العديد من حقوقها بما في ذلك اختيار الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إنه شيء مختلف تماما أن تنفصل منطقة ما عن بلد مستقل قائم؛ والانفصال المتكرر سيكون مصدر فوضى عارمة أكثر مما نعيشه اليوم.

ومن ثم يُطرح سؤال طبيعي: في أي ظروف ينبغي دعم القادة والسكان الذين يسعون إلى الانفصال عن البلاد الأم وإنشاء وطن مستقل؟ لا توجد معايير مقبولة عالميا، ولكن اسمحوا لي أن أقترح بعض ما ينبغي تطبيقه:

– تاريخ يشير إلى هوية جماعية واضحة للشعب المعني بالأمر.

– أسباب مقبولة، بمعنى أن السكان يجب أن يكونوا قادرين على إثبات أن الوضع الراهن يفرض معاناة سياسية ومادية واقتصادية كبيرة.

– أن يوضح السكان أنهم يفضلون بقوة وضعا سياسيا جديدا ومستقلا.

– أن تكون الدولة الجديدة قابلة للحياة (آخر شيء يحتاجه العالم هو مزيد من الدول الفاشلة).

– ألّا يؤدي الانفصال إلى تعريض سلامة الدولة الراهنة أو أمن الدول المجاورة للخطر.

ووفقا لهذه المعايير؛ فإن هناك أسبابا مقنعة لاستقلال الأكراد، ذلك أن الأكراد لديهم إحساس قوي بالتاريخ الجماعي والهوية الوطنية، وقد فشلوا في تكوين دولة بعد الحرب العالمية الأولى دون أي خطأ ارتكبوه، رغم أن القضية كانت مقنعة كما هو الحال بالنسبة للجماعات الأخرى التي كانت آمالها الوطنية مستوفاة.

لقد عانى الأكراد العراقيون (بما في ذلك تعرضهم للهجوم بالأسلحة الكيميائية) على يد نظام صدام حسين، وتستطيع كردستان المستقلة أن تكون مجدية اقتصاديا، نظرا لاحتياطيات الطاقة فيها. وبإمكان العراق من دون كردستان أن يكون قابلا للنمو، شأنه شأن البلدان المجاورة الأخرى.

ومع ذلك، فإن رغبة الأكراد في شمال العراق لإنشاء بلد خاص بهم لم تلق ترحيبا. كما عبرت الحكومة المركزية العراقية عن قلقها بشأن فقدان الأراضي والاحتياطيات النفطية الكبيرة بسبب الانفصال الكردي.

وتعارض كل من تركيا وإيران وسوريا استقلال الأكراد في أي مكان خوفا من أن تصاب "أقلياتها الكردية" "بفيروس" الدولة الكردية، فتسعى إلى الانفصال وخلق دولة خاصة بها أو الانضمام إلى الكيان الكردي الجديد المنفصل عن العراق.

لقد هددت الحكومة المركزية العراقية بإغلاق مجالها الجوي أمام الرحلات التي تحلق من وإلى المنطقة الكردية، وهددت تركيا بقطع خط الأنابيب الذي يعتمد عليه كردستان لتصدير النفط. ويكمن خطر هذه التحركات في إمكانية تعريض صلاحية الكيان الجديد (الذي قد يكون غير ساحلي) للخطر، ناهيك عن خطر وقوع اشتباكات عسكرية.

وتعارض الولايات المتحدةاستقلال كردستان، معربة عن قلقها من أن معارضة الدول المجاورة يمكن أن تؤجج المزيد من الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط المضطربة أصلا.

ولكن من الصحيح أيضا أن الأكراد يلبّون العديد من معايير إقامة دولة، ويطبقون نظاما سياسيا يتميز بسمات ديمقراطية، وكانوا حلفاء مخلصين وفعالين ضد تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق وسوريا.

إن معارضة تركيا غير الليبرالية، وإيران الإمبراطورية، والعراق المتأثر بشدة بإيران، والنظام السوري الذي يدين في بقائه للتدخل العسكري الإيراني والروسي، كل ذلك يعزز الأدلة الجيوسياسية لإنشاء دولة كردية.

إن أحد الخيارات بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي –اللذين لم يرحبا على نحو مماثل بفكرة الاستقلال الكردي– سيكون دعم أو المشاركة في المفاوضات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية في بغداد.

ويمكن أن تهدف هذه المحادثات للتوصل إلى حل توفيقي بشأن كيفية تقسيم الموارد والأقاليم أو تقاسمها. ويمكن لمحادثات موازية تشمل تركيا وحكومة إقليم كردستان معالجة المخاوف الاقتصادية والأمنية على السواء.

كما يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يوضحا أيضا أن أي دعم من جانبهما للانفصال الكردي لن يكون سابقة للآخرين. وهناك فعلا أكثر من 190 بلدا، وظهور بلدان جديدة ليس شيئا بسيطا ولا مستقيما، وتحتاج كل حالة إلى معالجة مختلفة حسب خصوصياتها.

للمجموعات حق المشاركة في تقرير مستقبلها، ولكن ليس لها أن تقرر بنفسها. لقد أبدى الأكراد العراقيون اختيارهم، وليس من العدل تجاهل إرادتهم، بل ينبغي أن يُؤخذ طموحهم على محمل الجد.

إخوان الأردن والطريق البراغماتي

محمد أبو رمان العربي الجديد 8\10\2017

منذ عامين وجماعة الإخوان المسلمين الأمّ في الأردن (هناك جمعية جديدة حازت على الترخيص القانوني باسم الإخوان المسلمين، وأخذت الشرعية القانونية من الجماعة) مع ذراعها السياسي، حزب جبهة العمل الإسلامي، يحاولان تجاوز المرحلة الراهنة، والعودة القوية إلى اللعبة السياسية.

شملت المحاولات العودة إلى المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية واللا مركزية في أغسطس/ آب الماضي، وتدوير الزوايا الحادة في خطاب الحركة، ومحاولة إيجاد قنوات "تفاهم" خلفية مع المؤسسات المعنية برسم السياسة تجاه الإسلاميين في الدولة، كالقصر والدوائر الأمنية، لطيّ صفحة السنوات الخمس التي بدأت منذ لحظة الربيع العربي 2011 واستمرت إلى 2016، وكانت عجافاً في علاقتهم بالنظام، فخسروا الشرعية القانونية للجماعة، ودخلوا في مربعات معقدة وصعبة على الصعيد السياسي.

يقع في خلفية التوجهات الجديدة للإخوان، وحزبهم الإسلامي، قناعة مهمة، وصلوا إليها متآخرين، أنّ الظروف الإقليمية تغيرت، وأنّ الرهانات على الربيع العربي لتغيير قواعد اللعبة في الأردن فشلت، وأنّ البقاء تحت طائلة الأزمة العاطفية لما حدث في مصر بعد الانقلاب العسكري 2013 لم يعد مجدياً، والأهم من هذا وذاك الاعتراف بأنّ الطريق البراغماتي الذي اختاره إسلاميو تونس والمغرب هو الذي أتى أكله ونجح على الأقل في الحد من الخسائر والأضرار.

عزّزت من قناعة الإخوان الأردنيين جملة من المتغيرات والتطورات، أهمّها الوثيقة السياسية الجديدة لحركة حماس الفلسطينية، واستدارات الحركة، والتي مسّت ما كان يمثّل خطوطاً حمراء لديها، أو كان بمثابة مسار استراتيجي، تعيد اليوم "حماس" النظر فيه، من أجل البقاء والنجاة من حبل المشنقة الذي يلتف حولها.

حتى الإخوان المسلمين في مصر، هنالك مراجعات عميقة على صعيد الجناح الشبابي الكمالي، برز في مراجعات جريئة جديدة مهمة، حملت نقداً ذاتياً عميقاً لتجربة الإخوان وأخطائهم. وإذا كان الجميع يتعلّم الدروس، ويراجع نفسه؛ فلماذا إذاً يبقى إسلاميو الأردن خارج هذه الدائرة، وهم يحتاجون فعلاً لهذه المراجعة والتقييم والتقويم وإعادة النظر؟

بصورة غير مباشرة، وبلغة مختلفة قليلاً، كانت المفاهيم المفتاحية والأفكار الرئيسة التي ألمح إليها أحد أبرز قادة الحركة الإسلامية اليوم، زكي بني ارشيد، الذي سرّب أخيرا مضامين ورقة يدافع فيها عن فكرة المراجعة، وتدعو إلى المضي في فصل الدعوي عن السياسي، وتحرير جبهة العمل الإسلامي من سلطة الإخوان المسلمين، وإعادة مناقشة مفهوم المواطنة والاعتراف والقبول بالتعددية الدينية والسياسية والثقافية، وإلى إعادة فتح باب التفاوض والحوار مع الدولة، لتكييف الأوضاع القانونية للحركة الإسلامية، والتفاهم على ترسيم قواعد اللعبة بين الطرفين من جديد.

ليست هذه المرة الأولى التي يبادر فيها بني ارشيد إلى محاولة إعادة ترسيم مسار الحركة الإسلامية في الأردن، فمنذ خروجه من السجن (سجن لمنشور على صفحته على "فيسبوك" انتقد سياسات الإمارات)، وهو في نشاط مستمر وحراك دائم، لكن في مسار يبدو لكثيرين، حتى المقربين منه، مختلفاً عما سبق، وكأنّه، وهو من كان يعد من صقور الإسلاميين، أصبح مهندساً للتحول البراغماتي والفكري الجديد.

لم يرق هذا التحول لقيادات الصقور الذين يمسكون بمقاليد القيادة، وحتى لمقربين لبني ارشيد، لكنه نجح في التأثير على خط الشباب في الجماعة والجبهة، وضمّهم إلى مواقفه الجديدة، فقاد عودة الحركة إلى الانتخابات عبر تأسيس "التحالف الوطني للإصلاح"، مع آخرين ومستقلين، ثم قدم مقاربةً مختلفة عن الخطاب العام للجماعة في موضوعة الدولة المدنية، مؤكداً القبول بها، ما أثار خلافات وردودا داخلية، وها هو اليوم يشتبك مع الخطوط الحمراء من جديد!

ليس الطريق معبّداً تماماً أمام خط بني ارشيد، المتأثر بزعيم حركة النهضة التونسية، راشد الغنوشي، بعد أن اختفى بني ارشيد المتأثر بالصقور، فهناك تحدياتٌ عميقةٌ في أوساط الجماعة، بخاصة أنّ التيار الذي يفترض أن يدعمه أضحى في أغلبه خارج الجماعة، مطروداً أو مستقيلاً، والمقصود الحمائم الذين ساهم بني ارشيد نفسه في إبعادهم وتشويه صورتهم، كما أنّ هناك شكوكاً في تقبل الدولة للرجل.

مع ذلك، يبدو الخيار الجديد استراتيجياً وعميقاً، ويسانده فيه قادة من الجماعة ممن أصبحوا يدركون أنّ الخيارات السابقة أصبحت غير سالكة ومكلفة جداً.

دول عربية تسحب مشروع قرار ضد إسرائيل في "يونسكو"

الناصرة (فلسطين) – خدمة قدس برس 8\10\2017

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، عن تراجع مجموعة الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو" عن طرح مشروع قرار ضد إسرائيل، للتصويت عليه في اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة الأممية، والذي سيبدأ أعماله في باريس خلال أيام.

وأوضحت الصحيفة في عددها الصادر اليوم الأحد، أن مشروع القرار ينتقد سياسة الحكومة الإسرائيلية في شرقي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وأضافت أن هذه هي المرة الأولى منذ نيسان/ أبريل 2013، التي لا يتم فيها طرح مشروع قرار يتعلق بالصراع الإسرائيلي – العربي في مؤتمر للـ "يونسكو" أو إحدى مؤسساتها.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الإسرائيلية، قوله "إن الدول العربية قررت سحب مشروع القرار بعد اتصالات دبلوماسية هادئة بين رئيس اللجنة التنفيذية لليونسكو مايكل فورباس، والسفير الإسرائيلي لدى المنظمة كرمل شاما هكوهين، والسفير الأردني مكرم قيسي"، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا في هذه الاتصالات، كما تدّخل مبعوثها لعملية السلام جيسون غرينبلات في هذه الاتصالات، بشكل شخصي، بحسب تصريحات المسؤول الإسرائيلي.

وكجزء من التفاهم بين الجانبين، تقرر أنه بدلا من التصويت على مشروعي قرارين بشأن شرقي القدس والأوضاع في فلسطين المحتلة، قدمتهما المجموعة العربية برئاسة الأردن والسلطة الفلسطينية، اقترح رئيس اللجنة التنفيذية لـ "يونسكو" تأجيل التصويت عليهما لمدة نصف سنة.

وأضاف المسؤول الإسرائيلي "المعارضة المتزايدة للدول الأعضاء في اليونسكو للقرارات السياسية حول القدس أقنعت الأردنيين والدول العربية الأخرى أنه من المفيد سحب مشاريع القرارات في المؤتمر القادم (...)، والدول العربية تفهم أنه في كل تصويت يتقلص التأييد لها وهي ببساطة لا تريد التعرض للإهانة".

وجرت بشكل دوري على مدى السنوات الأربع الماضية، وبشكل خاص خلال العامين الأخيرين، عمليات تصويت في الـ "يونسكو" على قرارات مؤيدة للفلسطينيين وتنتقد سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومنذ نيسان / أبريل 2015، صادقت المنظمة الأممية على خمس قرارات فيما يتعلق بقضايا القدس، نفت فيها أي صلة لليهود بالمسجد الأقصى، إضافة إلى قرار يعترف بالحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل كموقع تراثي فلسطيني.

وأدت سلسلة القرارات إلى أزمة حادة في العلاقات بين إسرائيل و"يونسكو" قامت تل أبيب على إثرها بتجميد بعض التعاون مع المنظمة الأممية والامتناع عن دفع رسوم العضوية لها، وتخفيض قيمة المخصصات المالية التي تقوم بتحويلها للأمم المتحدة.

صواريخ "إس-400" الروسية لتركيا والسعودية: اختراق لدائرة النفوذ الأميركي؟

موسكو – رامي القليوبي العربي الجديد 8\10\2017

لم يمر أسبوع على تأكيد روسيا أن تركيا سددت قيمة صواريخ "إس-400" الروسية للدفاع الجوي، حتى أسفرت القمة الروسية-السعودية في موسكو عن إعلان الرياض عزمها شراء أربع مجموعات من الصواريخ ذاتها، وسط تساؤلات حول واقعية تنافس روسيا مع الولايات المتحدة في بلدين أحدهما عضو في "حلف شمال الأطلسي"، الحليف الاستراتيجي لواشنطن.

وفي هذا الإطار، يرى رئيس قسم العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة "بليخانوف" الاقتصادية الروسية، المحلل السياسي والعسكري، أندريه كوشكين، أن توجه كل من تركيا والسعودية نحو التعاون العسكري التقني مع روسيا يعكس سعيهما إلى تنويع علاقاتهما الخارجية والحصول على أوراق قوية في العلاقات مع الولايات المتحدة. ويقول كوشكين، في حديث لـ"العربي الجديد"، إن "تركيا بلد عضو في حلف الناتو، ولكنها باتت على خلاف واضح مع الولايات المتحدة بعد محاولة الانقلاب ودعم واشنطن الأكراد، كما أن هناك خلافات مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي الذي سعت تركيا بلا جدوى للانضمام إليه، فتوجّهت نحو الشراكة مع روسيا في نهاية المطاف".

وحول دوافع السعودية لتطوير التعاون مع روسيا، يضيف كوشكين "روسيا والسعودية لا تخفيان أن هناك خلافات بينهما في الملف السوري، ولكن الرياض أدركت أن مواقف روسيا في الشرق الأوسط ازدادت قوة، فسعت لتنويع علاقاتها". ويتابع أنه "على عكس حالة تركيا، لم تدخل السعودية في خلافات كبيرة مع واشنطن، ولكن مسيرة علاقاتهما مليئة بالمنعطفات مثل التقرير الأميركي حول الدور السعودي المزعوم في هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 والتهديد السعودي ببيع أصول المملكة في الولايات المتحدة، وتراجع الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، عن شنّ ضربة عسكرية على سورية عام 2013 وغيرها"، وفق تعبيره. وحول تداعيات حصول البلدين على صواريخ "إس-400"، يرى الأكاديمي الروسي أن "تركيا ستخرج من منظومة الناتو للدفاع الجوي وستنال درجة كبيرة من الاستقلالية عن الولايات المتحدة والحلف مع بقائها عضواً فيه". ويضيف أن "السعودية التي ليست عضواً في الناتو، ستحصل على بعض الأوراق القوية أيضاً، ومنها الحصانة من أي ضربات جوية أو صاروخية أميركية في حال هددتها واشنطن يوماً ما"، وفق قوله.

وتعتبر "إس-400" (تريومف) أحدث منظومة للدفاع الجوي في العالم، وهي قادرة على اعتراض كافة أنواع الطائرات والصواريخ المجنحة والبالستية التي تصل سرعتها إلى 4800 متر في الثانية وتحلق على ارتفاعات تصل إلى 27 كيلومتراً. وسبق لروسيا أن نشرت منظومة "إس-400" بقاعدة حميميم في محافظة اللاذقية بعد حادثة إسقاط قاذفة "سوخوي-24" من قبل سلاح الجوي التركي في نهاية عام 2015، وسط أزمة غير مسبوقة في العلاقات بين البلدين. وفي عام 2017، بدأت روسيا بتوريد منظومات "إس-400" إلى الصين، كما أبرمت صفقة مع تركيا، لتكون ثاني بلد أجنبي سيحصل على هذه الصواريخ، قبل أن توافق السعودية على شرائها، ومن المتوقع أن يتم التعاقد مع الهند قبل نهاية العام الحالي.

وفي الوقت الذي تتخوّف فيه واشنطن من توسع الصادرات العسكرية الروسية لحلفائها، يقلل خبراء عسكريون روس من خطورتها، لكون "إس-400" منظومة دفاعية بحتة، كما أن روسيا تتعامل مع تصدير الأسلحة على أنها مسألة تجارية أكثر منها سياسية، مشيرين في هذا الصدد إلى تعاونها مع دول متخاصمة في ما بينها في آنٍ واحد، كما هو الحال مع أرمينيا وأذربيجان، مثلاً، أو إيران والسعودية وغيرها من الدول.

وفي أول رد فعل روسي حيال القلق الأميركي من توريد الصواريخ الروسية إلى السعودية، أكد الناطق باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أن "الدفع بالتعاون الروسي-السعودي يصب في مصلحة البلدين والاستقرار في العالم العربي والمنطقة، وغير موجه بأي شكل من الأشكال ضد أي بلد آخر".

وفي هذا السياق، يعتبر الخبير العسكري بمجلة "ترسانة الوطن" الروسية، أليكسي ليونكوف، أن روسيا بتزويدها تركيا والسعودية بصواريخ متطورة "لن تشترط الولاء"، مؤكداً أن "إس-400" ستتيح للبلدين تأمين كافة مواقعهما الحيوية. ويقول ليونكوف في حديث لـ"العربي الجديد": "تمتلك تركيا والسعودية حالياً منظومات دفاع جوي قصيرة ومتوسطة المدى لا تضمن لهما أماناً كاملاً. وبما أن صواريخ إس-400 قادرة على اعتراض أي طائرة أو صاروخ على مسافة 250 كيلومتراً، سيتمكن البلدان من تأمين كافة منشآتهما الحيوية مثل المطارات والموانئ وعاصمتيهما بشكل كامل"، وفق تأكيده. وحول مدى واقعية اندماج الصواريخ الروسية في منظومتي الدفاع الجوي الحاليتين في تركيا والسعودية، يلفت إلى أن بيع

"الصواريخ الروسية لا يشترط ولاءً لموسكو، ويمكن دمجها ضمن منظومة موحدة للدفاع الجوي"، بحسب قوله.

وفي الوقت الذي تسعى فيه كل من تركيا والسعودية للحصول على تكنولوجيا صنع صواريخ "إس-400"، يؤكد ليونكوف أن الرفض الروسي أمر طبيعي عند إبرام مثل هذه العقود، متوقعاً في الوقت نفسه أن تتولى روسيا صيانة الصواريخ وتدريب الكوادر المحلية على استخدامها لمدة تراوح بين خمس وعشر سنوات.

وعلى عكس تركيا التي حوّلت دفعة مالية بقيمة الصواريخ، يذكّر الخبير العسكري الروسي بأن موسكو والرياض لا تزالان في مرحلة النوايا وأن لهما سجلاً حافلاً من فشل المفاوضات على مشاريع كبرى مثل تولي روسيا مد سكة حديدية في المملكة وتعثر مفاوضات توريد الأسلحة بمليارات الدولارات. وبعد محادثات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، والعاهل السعودي، سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في الكرملين، يوم الخميس الماضي، ذكرت وسائل إعلام سعودية وروسية أن الجانبين اتفقا على توريد صواريخ "إس-400" للمملكة. وذكرت صحيفة "كوميرسانت" أن المعايير الدقيقة للصفقة ستجري مناقشتها خلال اجتماع اللجنة الحكومية للتعاون العسكري التقني في نهاية الشهر الحالي، على أن تشتري السعودية ما لا يقل عن أربع مجموعات "إس-400" بقيمة نحو ملياري دولار.

وقام الملك سلمان خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 7 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي بزيارة دولة إلى موسكو، فيما يعتبر أول زيارة لعاهل سعودي إلى روسيا في تاريخ العلاقات بين البلدين. وإلى جانب بوتين، عقد الملك سلمان في موسكو محادثات مع رئيس الوزراء الروسي، دميتري مدفيديف، ووزير الدفاع، سيرغي شويغو، ورئيسة مجلس الاتحاد (الشيوخ)، فالينتينا ماتفيينكو، والرئيس الشيشاني، رمضان قديروف، وغيرهم. وتمخضت الزيارة عن التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات قدرت بمليارات الدولارات في مجال الطاقة، والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، والبنية التحتية، والصناعات العسكرية، والفضاء وغيرها.

السيسي: وحدة الصف الفلسطيني بداية مرحلة تُمهد لسلام عادل مع إسرائيل

قدس برس 9\10\2017

صرّح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، اليوم الأحد، بأن "التحركات المصرية لرأب الانقسام الفلسطيني بداية مرحلة تُمهد لسلام عادل بين فلسطين وإسرائيل".

وقال السيسي في بيان له اليوم، "التحركات المصرية الرامية لمساعدة الأشقاء الفلسطينيين في بدء مرحلة جديدة من وحدة الصف الفلسطيني تمهد للانطلاق نحو سلام عادل بين فلسطين وإسرائيل".

وطالب السيسي، بمواصلة تلك التحركات التي قال إنها "ستساعد على إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، بما يلبي طموحات الشعب الفلسطيني المشروعة في حياة أمنة ومستقرة ومزدهرة".

ولم يوضح الرئيس المصري طبيعة المرحلة الجديدة، التي أشار إلى بدئها، غير أنه سبق أن تحدث عن أهمية إتمام ما أسماه "صفقة القرن" لحل القضية الفلسطينية، دون تفاصيل أكثر حول تلك الصفقة التي أعلن عنها في زيارته الأخيرة في واشنطن في أبريل/ نيسان الماضي.

جاء ذلك في بيان رئاسي صدر عقب اجتماع ترأسه السيسي، اليوم، وضم رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل، ووزيري الدفاع صدقي صبحي، والداخلية مجدي عبد الغفار، ورئيس المخابرات العامة اللواء خالد فوزي.

وتناول الاجتماع، حسب البيان، "تطورات الجهود التي تبذلها مصر على صعيد تحقيق المصالحة الفلسطينية، وما أسفر عن تلك الجهود من اتخاذ الفصائل الفلسطينية خطوات ملموسة لإنهاء الانقسام ورأب الصدع".

وتقوم مصر بدور الوساطة حاليًا، لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس نتج عنها بدء وزراء حكومة الوفاق الفلسطينية تسلم مقار وزارات قطاع غزة عقب عقد أول اجتماع وزاري في القطاع منذ 2014.

وتستضيف القاهرة، الثلاثاء المقبل، مباحثات بين "فتح" و"حماس"؛ لاستكمال إجراءات نقل مهام العمل إلى حكومة الوفاق.

وتوقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في أبريل/ نيسان 2014 بعد رفض تل أبيب وقف الاستيطان والقبول بحل الدولتين على أساس حدود 1967، والإفراج عن معتقلين من السجون الإسرائيلية.

ومن المقرر أن تعقد حركتا "فتح" و"حماس" الثلاثاء المقبل جلسة مباحثات من أجل الاتفاق على ما سيتم تطبيقه في المرحلة القادمة بعد حل "حماس" اللجنة الإدارية وتمكين حكومة الوفاق في قطاع غزة تطبيقا لتفاهمات القاهرة.

وعقدت حكومة التوافق الوطني، اجتماعها الأسبوعي، الثلاثاء الماضي، في قطاع غزة، لكنها أجلت اتخاذ القرارات المهمة، الخاصة بالاستلام الكامل لمهام عملها، ورفع الإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى ما بعد مباحثات القاهرة.

وفدا فتح وحماس يصلان القاهرة لبحث «الملفات الصعبة» والشارع الغزي ينتظر تصاعد «الدخان الأبيض»

أشرف الهور: غزة - «القدس العربي»: 9\10\2017

يصل اليوم وفدا حركتي فتح وحماس إلى العاصمة المصرية القاهرة، اللذان يضمان شخصيات رفيعة، يشارك بعضها للمرة الأولى في حوارات المصالحة، على أن تبدأ الثلاثاء أولى الجلسات التي ستحدد نتائجها نجاح التفاهمات الأخيرة التي أبرمت بين الفريقين من عدمه، وستبحث في وجود نقاط التقاء لحل «الملفات الصعبة»، التي اعترضت منذ 11 عاما سبل إنهاء الانقسام، وسط تصريحات «إيجابية» أبداها قادة الحركتين، وأكدوا خلالها عزمهم على تحقيق النجاح.

وعلمت «القدس العربي» أن وفد حركة فتح الذي يشارك في حوارات القاهرة، عقد أمس اجتماعا مطولا مع الرئيس محمود عباس، جرى خلاله بحث حل نقاط الخلاف مع حركة حماس حول «الملفات الصعبة».

. وقال مسؤول في الحركة إن اجتماعات اللجنة المركزية والمجلس الثوري، أكدت على ضرورة تجاوز مرحلة الانقسام الماضية، من خلال استعداد الحركة لـ»دفع أثمان المصالحة».

وكان الرئيس محمود عباس قد أكد في مستهل اجتماعات المجلس الثوري لحركة فتح، أن المصالحة الوطنية هي «أولوية فلسطينية نسعى لتحقيقها بكل السبل الممكنة»، لحماية المشروع الوطني، وتحقيق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

وللمرة الأولى يترأس وفد حماس نائب رئيس مكتبها السياسي الجديد صلاح العاروري، بدلا من الدكتور موسى أبو مرزوق، الذي اعتاد بصفته نائبا لرئيس الحركة ومشرفا على ملف المصالحة، على ترؤس اللقاءات السابقة التي بحثت ملف المصالحة. وتعد أيضا هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها العاروري وحسام بدران، مسؤول ملف العلاقات الوطنية الجديد في حماس في مباحثات المصالحة، إضافة إلى قياديين جدد من فتح، يشاركون للمرة الأولى، أبرزهم أحمد حلس، عضو اللجنة المركزية، وفايز أبو عيطة، نائب أمين سر المجلس الثوري للحركة.

يشار إلى أن وفد حركة فتح يترأسه مفوض العلاقات الوطنية، عزام الأحمد، ويضم أعضاء اللجنة المركزية للحركة حسين الشيخ، وأبو ماهر حلس، وروحي فتوح، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، ونائب أمين سر المجلس الثوري للحركة فايز أبو عيطة.

ويضم وفد حماس أيضا يحيى السنوار قائد الحركة في غزة، ونائبه خليل الحية، وكلا من حسام بدران وصلاح البردويل.

ولإشاعة جو من الارتياح في الشارع الفلسطيني الذي يترقب تطبيق التفاهمات وإنهاء حقبة الانقسام، عمد قياديون من الحركتين على الإدلاء بتصريحات حملت «جملا إيجابية»، وابتعدت، على خلاف المرات السابقة، عن إبراز نقاط الخلاف في الحديث عن جولة المصالحة المهمة.

وقال أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب، أول أمس، إن وفد الحركة سيتوجه إلى القاهرة «من أجل إتمام عملية المصالحة».

من جهته رحب ماجد الفتياني أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، بكل الجهود الرامية لاستعادة الوحدة الوطنية، مؤكدا أن فتح ستبذل كل ما بوسعها لـ «طي هذه الصفحة السوداء».

وفي إشارة الى نية فتح بإنهاء الملف الأكثر تعقيدا في «الملفات الصعبة» الذي حال سابقا دون التوصل إلى إنهاء الانقسام، والمتمثل بـ»ملف الموظفين» الذين عينتهم حماس بعد سيطرتها على غزة، في ظل الأنباء التي ترددت عن وجود مقترح لدمج ثمانية آلاف موظف منهم في المؤسسات والوزارات، قال «حركة فتح ليس لديها برنامج اقصائي لأحد». وأضاف وهو يبعث برسائل طمأنة لحركة حماس وموظفيها «من الطبيعي أن تكون هذه الوزارات بحاجة لموظفين»، لافتا إلى أن الحكومة واللجنة الادارية الفنية هي المخولة لحل هذه القضية.

ووفق اتفاق القاهرة الذي ستستند إليه حركتا فتح وحماس لحل الملفات العالقة، الذي وقعته الفصائل في شهر مايو/ أيار 2011، فإنه ينص على حل مشكلة هؤلاء الموظفين من خلال دمجهم في الوزارات، عبر لجنة قانونية تشكلها الحكومة. ويبلغ عدد موظفي غزة الذين عينتهم حماس نحو 40 ألف موظف، وهو بخلاف موظفي السلطة الذين توقفت غالبيتهم عن العمل مع سيطرة حماس على غزة.

في المقابل أكد نائب رئيس حماس في قطاع غزة الدكتور خليل الحية، أن من يفكر في إفشال المصالحة ويضع العثرات أمامها قبل الذهاب إلى القاهرة «مخطئ». وقال «نحن ذاهبون إلى القاهرة، ومخطئ كل من يفكر في إفشال المصالحة»، مشيراً إلى أن هناك «فرصة حقيقية لإنهاء الانقسام بفضل قوة الدفع من جميع الأطراف». وأكد أن هناك حالة عامة يريدها الشعب الفلسطيني، مضيفا «ذاهبون للحوار بعقل مفتوح ومرونة عالية»، معتبرا أنه من الخطأ وضع عثرات في طريق المصالحة والحديث عن «سلاح المقاومة».

وشدد على أن «سلاح المقاومة» خارج أي اتفاق، لافتا إلى أن حماس «تريد فصلا طبيعيا لسلاح المقاومة وسلاح الأجهزة الأمنية».

ويأمل الشارع الغزي أن تتكلل تلك المباحثات بالنجاح، ويرى تصاعد «الدخان الأبيض» من العاصمة المصرية القاهرة، إيذانا بوصول الطرفين لاتفاق شامل ينهي حقبة الانقسام المرير، من أجل قيام الحكومة الفلسطينية بتنفيذ «الخطط الإسعافية» التي ربطت تقديمها بإنهاء الخلافات القائمة بين فتح وحماس في القاهرة، والاتفاق على حل «الملفات الصعبة».

ويتطلع سكان غزة لقيام الحكومة بإنهاء أزمة الكهرباء المستفحلة، التي تعد من أبرز المشاكل التي واجهتهم بسبب الانقسام السياسي، إضافة إلى حل مشكلة الفقر والبطالة وتردي الوضع الاقتصادي، وإلى قيام الحكومة كذلك بوقف «الإجراءات الحاسمة» التي اتخذتها تجاه غزة قبل أكثر من أربعة أشهر، التي ربطت وقفها بشكل كامل، عند زياتها الأخيرة لغزة الأسبوع الماضي بنجاح مباحثات القاهرة.

ولا يخفي الكثير من سكان غزة خشيتهم رغم «الأجواء الإيجابية» السائدة، من انتكاسة قد تصيب الحوارات المرتقبة، على غرار مرات سابقة، غير أن هناك من بات يعلن تفاؤله، خاصة في ظل الإسناد المصري غير المسبوق لإنجاح المباحثات، التي ظهرت بدفع القاهرة بمدير المخابرات العامة اللواء خالد فوزي، لزيارة رام الله وغزة، للمرة الأولى، لدفع عجلة المصالحة والإشراف على تسلم الحكومة للوزارات، حاملا معه رسالة مسجلة من الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وقد بدا ذلك واضحا خلال حديثهم في المجالس الخاصة، أو في المواصلات العامة التي اعتادوا خلالها على الحديث عن الوضع السياسي والإنساني، وكذلك في تعليقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكانت حكومة التوافق التي يرأسها الدكتور رامي الحمد الله، التي زارت غزة وعقدت الثلاثاء الماضي اجتماعا لها في مقر مجلس الوزراء، ضمن التفاهمات الأولية للمصالحة، التي قادت إلى قيام حماس بحل «اللجنة الإدارية»، وعدت بوقف «الإجراءات الحاسمة»، وحل مشاكل القطاع، بعد نجاح الفريقين «فتح وحماس» في إنهاء الخلاف حول «الملفات الصعبة»، والتي تتمثل في ملف الموظفين والأمن والمعابر.

هل أعادت أزمة الخليج رسم الخريطة السياسية بالإقليم؟

إبراهيم فريحات الجزيرة نت 2017\10\9

إجابةً للسؤال الذي عنونّا به هذا المقال؛ نقول: ليس بعدُ بشكل نهائي، ولكن الأزمة الخليجية أحدثت تصدعات عميقة في جدران لُحمة المنطقة، ولن تعودها أبدا إلى ما كانت عليه.

وإذا ما طال أمد الأزمة أكثر مما ينبغي؛ فإن خريطة جديدة –ما زالت في مرحلتها الجنينية– قد تتحول إلى خريطة سياسية متكاملة الأركان. وهذا لا يعني أن الأزمة لن تُحل، بل يعني أن عودة العلاقات –عاجلا أو آجلا– ستكون على أسس جديدة غير التي قامت عليها سابقاً.

مؤشرات لخريطة جديدة

يروي أدب اللغة الإنجليزية عن الشخصية الخيالية "همبتي دمبتي" –وهي البيضة التي تمشي على حائط لا متناهٍ وقد وقعت عنه وتهشمت– أن كل رجال الملك لن يعيدوها إلى ما كانت عليه سابقاً.

ربما يكون إعلان أمير الكويت من واشنطن أن الوساطة منعت "العمل العسكري" هو الحلقة الأخطر في مسلسل الأزمة، وهو بمثابة الـ"همبتي دمبتي" التي كسرت حاجز الثقة، وجعلت الأطراف تعيد حساباتها على أسس جديدة غير التي حكمت العلاقات الثنائية سابقاً.

ومع ذلك يلاحَظ عدم وجود قرار سياسي حتى اللحظة عند أي من أطراف الأزمة بهجر الخريطة السياسية القديمة والشروع في بناء خريطة جديدة، إذ ما يحدث حتى الحين هو تكيف للأطراف مع التطورات السياسية المتلاحقة. ولكن عدم وجود قرار سياسي ببناء خريطة جديدة لن يمنع تكونها.

فكثير من الصراعات والتحالفات تتشكل على الأرض بديناميات الصراع نفسه، بحيث يفرض الواقع الجديد نفسه على القيادة السياسية، كما حدث مع إيران وتركيا عندما وجدتا نفسيْهما –وهما المتصارعتان في سوريا– تشكلان محوراً جديداً للرد على تطورات الاستفتاء في كردستان العراق لمنع انتقال عدواه إلى مناطقهما.

التطورات على الأرض التي تدفع باتجاه تشكيل خريطة سياسية جديدة أصبحت كثيرة، وكلما زادت اقتربت الخريطة السياسية الجديدة من التكوّن.

إن إعلان أمير الكويت بوجود الخيار العسكري في إحدى محطات الأزمة دفع أطرافا في مجلس التعاون الخليجي (سلطنة عُمان والكويت) إلى التفكير جدياً في أن ما يحدث مع قطر اليوم لا مانع من حدوثه

معهم مستقبلاً، وهو ما دفع أمير الكويت إلى إعلانه صراحة –وفي نفس الخطاب– أن الأمر عندما يمس سيادة قطر فإن الكويت سترفضه.

الزحف الأرضي للمؤشرات التي قد تفرض خريطة سياسية أصبحت كثيرة ومنها: إعادة قطر سفيرها إلى إيران بعد أن سحبته على أثر أزمة الرياض مع طهران مطلع 2016، واعتماد الموانئ البحرية لقطر على عُمان والكويت وإيران وحتى باكستان بعدما كانت بمعظمها معتمدة على ميناء جبل علي الإماراتي.

وكذلك زيادة التعاطف الشعبي الكويتي والعماني وترجمة ذلك بارتفاع الحركة السياحية من البلدين إلى قطر، وكما يقال فإن "الفيل في الغرفة" هو الوجود العسكري التركي في الخليج الذي قد يكون له دور –وإن لم يقله أمير الكويت– في استبعاد خيار التدخل العسكري.

هذه المؤشرات وغيرها لن يتم تغييرها حتى وإن حُلت الأزمة الخليجية وعادت المياه إلى مجاريها؛ فقطر – ومن حولها عُمان والكويت– لن تعود بمعظم تبادلاتها التجارية إلى ما كان عليه الحال مع السعودية والإمارات، لأن الثقة التي كُسرت خلال الأزمة لن يكون بالمقدور استردادها بما كانت عليه تماماً. وربما يكون الأهم من ذلك هو الذاكرة الجمعية للشعوب التي لن يتم محوها على الأقل خلال الجيل الحالي.

نموذج التحالفات المرنة

إن التقارب القطري الإيراني لن يكون بالإمكان التراجع عنه من قبل قطر بسهولة؛ أولاً: تقوم السياسة القطرية بمجملها على الموازنة بين الأطراف المتنازعة، حيث تحتضن قطر قاعدة العديد الأميركية من جهة وقيادة حماس وما بينهما من جهة أخرى.

فتقارب قطر مع إيران لا يعني بالضرورة –وحسب أبجديات السياسة الخارجية القطرية– أنها ستتخلى عن تحالفها مع الولايات المتحدة؛ فهناك النموذج القائم في عُمان والذي يجمع ما بين واشنطن وطهران، دون أن يكون هناك ضغط هائل من الطرفين لتحسم عُمان موقفها باتجاه أحدهما.

لا بل إن هذه الميزة أعطت عُمان مزيداً من أوراق القوة أهلتها للتوسط في إبرام الاتفاق النووي الإيراني. وإقامة قطر لعلاقات أميركية وإيرانية في نفس الوقت سيضيف عاملاً آخراً لانصهار الحدود التقليدية للخريطة السياسية التي تعيشها المنطقة.

ومن جهة أخرى؛ يمكن رؤية حالة السيولة في خريطة التحالفات السياسية من خلال نموذج العمل التركي/الإيراني الذي يضيف بعداً آخر لإعادة التموضع للاعبين السياسيين، فالبلدان يتنازعان في سوريا ثم يعلنان العمل سوياً لمواجهة الاستفتاء الكردي ومحاربة الإرهاب.

وهكذا فإن نماذج العمل السياسية القديمة التي كانت تقوم على تحالف كلي أو خصام كلي لم تعد قائمة الآن. إن النماذج ذات الحدود الواضحة مثل "الاعتدال العربي" أو "المقاومة" لم تعد تقدم تفسيراً واضحاً لحالة السيولة التي تعايشها خريطة التحالفات في المنطقة.

وعليه يمكن لإيران وتركيا الاستمرار في حالة الخصام بسوريا ثم اللقاء في الخليج للعمل سوياً، وإن حدث ذلك فإن المؤشرات تومئ باتجاه التفاهم مع قطر على حساب الخصم التقليدي لإيران، أي المملكة العربية السعودية.

من الخطأ الفادح التعامل مع الخريطة السياسية للتحالفات الإقليمية على أنها حقيقة جامدة، ولفهم هذا الأمر يمكن النظر إلى المعادلة السياسية التي سادت إبان الحرب الأهلية في لبنان، حيث كان الفرقاء يتصارعون يوماً ويتحالفون أياماً أخرى.

في عالم السياسة لا توجد ثوابت، بل إن الثابت الوحيد هو التغير. فالمصلحة والحاجة إلى البقاء تدفعان إلى صياغة تحالفات سياسية جديدة بشكل مستمر. لكن التحدي الكبير في التغير الذي يصيب الخريطة السياسية هو اقترانه بتغيرات هيكلية تعقّد عملية العودة مرة أخرى لما كان عليه الوضع سابقاً.

فرغم احتداد أزمة الخليج واستمرارها –حتى الآن– أكثر من أربعة أشهر؛ فإن الأزمة لم تصاحبها تغيرات هيكلية في النظام الإقليمي حتى اللحظة، وكل ما يجري هو عبارة عن مخاض باتجاه التحول الهيكلي، وهذا يعطي فسحة من الأمل في إمكانية إنقاذ الوضع وتحويل مسار الأزمة باتجاه آخر.

وأقصى ما وصل إليه التغير الهيكلي للخريطة السياسية هو تجميد مجلس التعاون الخليجي وتعطيل آليات عمله دون إنهائه بالكلّية. لكن استمرارية هذا الوضع إلى أمد بعيد قد تحوّل المؤقت إلى دائم، وقد ينتج عن المجلس الواحد مجلسان آخران أو ربما أكثر.

ورغم كل ما مرت به الأزمة الخليجية من تصعيد؛ فإن هناك فرصة يمكن لها أن تولَد من كل أزمة. إن القائمين على مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى أن يعترفوا بأن الهيكلية القديمة –وما يصاحبها من

سياسات– قد فشلت في الوصول إلى الأهداف التي وُضعت من أجلها، والدليل على ذلك هو الأزمة التي يعيشها المجلس.

وهذا الاعتراف يشكل فرصة لإصلاح مؤسساتي عميق يشمل الهيكلة والسياسات، بحيث تتم إعادة بناء المجلس على أسس جديدة تعالج الأسباب التي أوصلت الأزمة إلى هذا المستوى.

إن "هدم المعبد" سيطال الجميع، والآلية التي تدار بها الأزمة حالياً تقود في اتجاه الهدم. الأزمة دخلت مرحلة من الجمود ربما تستمر فترة طويلة جداً، وقد تصاحبها حالة من الحرب الباردة في الخليج التي سيدفع ثمنها جميع الأطراف.

مواجهة الأزمة وأسبابها –وليس حلها على طريقة "بوس اللِّحَى والتراضي"– هي الحل، والفرصة التي ولّدتها الأزمة تقضي بضرورة إعادة البناء على أسس جديدة من الإنصاف والشراكة الفعلية، واحترام سيادة الدولة كحقيقة وليس مجرد شعارات.

تحولات إقليمية متسارعة ومربكة

خليل العناني العربي الجديد 2017\10\9

ثمّة سيولة إقليمية واضحة، تحاول فيها جميع الأطراف إعادة التموضع سياسياً واستراتيجيا، بهدف تثبيت أوضاع جديدة، قد تسهم في تحقيق مصالحها على المدى الطويل. العنوان الأبرز لهذه التحركات هو البراغماتية الشديدة، انطلاقاً من موازين القوى الجديدة في المنطقة، والذي تقلب عدة مرات في السنوات القليلة الماضية. فمن جهة أولى، يكشف استفتاء كردستان الاستقلالي عن محاولة أكراد العراق الاستفادة من التحولات التي أصابت المنطقة خلال السنوات الماضية، خصوصا في العراق وسورية وتركيا، فحاولوا تحقيق أكبر قدر من المكاسب، في ظل تعزيز موقعهم في المواجهة مع "داعش"، وتقوية علاقتهم بدوائر سياسية غربية نافذة، أملاً في تحقيق الحلم التاريخي بإنشاء دولة مستقلة.

كان استفتاء كردستان، وللمفارقة، سبباً في حدوث تقارب تركي- إيراني- عراقي نادر، يهدف إلى تفريغ الاستفتاء من مضمونه، واعتباره أمراً لم يكن. وعلى عكس ما اعتقد قادة أكراد العراق، فقد عقّد الاستفتاء من علاقتهم بحلفائهم الجدد في أوروبا وأميركا، والذين رأوا فيه استعجالاً وتحركاً غير مبرّر في ظل الأجواء التي تمر بها المنطقة، أي أنه جاء بأثر عكسي، وليس كما توقع هؤلاء القادة.

من جهة ثانية، حدث تقارب مفاجئ، أو على الأقل هذا ما يبدو حتى الآن، بين القاهرة وحركة حماس، وبين الأخيرة وحركة فتح في رام الله. وعلى الرغم من الميراث الطويل من عدم الثقة بين هذه الأطراف الثلاثة، إلا أنها توصلت، عبر جلسات وحوارات مغلقة، وربما صفقات، إلى قناعةٍ بضرورة التعايش ووقف المواجهة والصدام، ولو مؤقتا، وتقديم حسن النيات على ما عداه. فأن يحتفي الإعلام المصري فجأة بقادة "حماس"، ويجري حواراً تلفزيونياً مع إسماعيل هنية في غزة، وهو الذي كان حتى وقت قريب يوصف في هذا الإعلام باعتباره من "شياطين" الإخوان المسلمين ومتهم بدعم الإرهاب...إلخ، فالأمر يعكس تحولا استراتيجياً تشرف عليه الأجهزة المتنفذة في مصر. لا ندري إلى أي مدى سوف تستمر حالة الغزل الراهنة بين حركتي فتح وحماس والقاهرة، ومتى سيعود الإعلام المصري إلى مهاجمة "حماس"، باعتبارها الذراع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، والمصنفة بقرار سياسي "جماعة إرهابية"، لكن المؤكد أن شهر العسل بين هذه الأطراف لن يطول كثيراً، ولن تقبل به إسرائيل، لأنه يعطي قبلة الحياة لغزة وأهلها ولحركة حماس وقادتها.

ومن جهة ثالثة، ثمّة تحركات روسية في المنطقة، بهدف تكوين تحالفات جديدة خاصة مع الرياض، وهو ما كشفت عنه زيارة العاهل السعودي، سلمان بن عبد العزيز، موسكو الأسبوع الماضي، وتوقيع اتفاقات اقتصادية وعسكرية مهمة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. ويقيناً، فإنه تم التعرض للملفين السوري والإيراني في الحوارات بين الطرفين. ولن يكون مستغربا إذا لعبت روسيا دور الوسيط بين الرياض وخصومها في طهران ودمشق، وذلك بما يخدم توجهاتها الجديدة، والمتعلقة بإعادة ترتيب الصراعات والملفات في المنطقة.

ومن جهة رابعة، يبدو أن التحالف السعودي– الإماراتي يسير بشكل مضطرد ومتزايد، ويسعى إلى توطيد نفسه مع محاور ليست فقط عالمية وإقليمية، وإنما أيضا داخلية. ويبدو أننا إزاء مشروع متكامل، يتم نسجه لإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في البلدان العربية، بما يخدم رؤية هذا الحلف الجديد ومصالحه. وهناك محاولة واضحة لبناء شبكة من التحالفات والعلاقات علي المستويات الداخلية في المنطقة العربية، تدعم هذا الحلف، وتحاول تنفيذ رؤيته. وهنا لا تبتعد الأزمة مع قطر عن هذا السياق، بل هي في القلب منه. فهذا الحلف الجديد بحاجة إلى خصم خارجي، لتبرير تحركاته وبناء استراتيجيته، وذلك في ظل عدم وجود ممانعة إقليمية ودولية لعودة السلطوية العارية للتحكم في مصائر المنطقة.

ومن جهة أخيرة، لا تزال قوى التغيير الديمقراطي في المنطقة وحركاته في حالة ضعف وتفكك، بل ارتكس بعضها نحو التعايش مع السلطوية والاستبداد، رغبة في النجاة من المصير المحتوم، وهو ليس فقط الفشل في تحقيق وعود التغيير، وإنما أيضا الهروب من دفع ثمنه الباهظ. فانزوت الحركات والجماعات الثورية التي كانت حاضرة ومؤثرة طوال الربيع العربي، وأصبح حضورها في المجال العام باهتاً وغير مؤثر. ولا تبدو قادرةً على إعادة التموضع وتجديد خطابها واستراتيجيتها، وذلك على غرار ما تفعل القوى المضادة لها.

لدينا إذا الآن خريطة لتوازن قوى جديد في المنطقة، يجري رسمه وتدشينه، ولا تبدو الشعوب حاضرةً فيه بأي قدر من التأثير والتمثيل، وهو ما يفتح الباب أمام كل السيناريوهات الممكنة.

رئيس وزراء أردني سابق: إدراك دولي لأهمية انضمام حماس لمنظمة التحرير

الرسالة نت 2017\10\9

قال رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري، إنّ جميع الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، باتت مدركة أهمية انضمام حركة "حماس" لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدّا أن الحركة قدمت تنازلات كثيرة من أجل انجاز المصالحة.

وأضاف المصري في حديث خاص بـ"الرسالة" من عمّان، إنّ دولا عربية وخليجية باتت تدرك أيضا أهمية انجاز المصالحة الفلسطينية وإشراك حماس في المشهد السياسي الفلسطيني من خلال انضمامها للحكومة، مشيرا إلى أن المتغيرات الجارية في المنطقة دفعت باتجاه تحريك ملف المصالحة.

وأشار المصري إلى رفضه اجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الأردن "فنحن نحمل الجنسية الأردنية، وهذا أمر ثابت لدينا، ولا نريد اللعب في هذه المسألة"، وفق قوله.

واقترح أن يتم اختيار بعض القيادات أو هيئة ممثلة عن الفلسطينيين "لكن لا يجوز أن تجرى الانتخابات في الأردن لبلد آخر، فنحن نعتبر فلسطين دولة تسعى لاستقلالها".

وذكر أن التنازلات التي قدمتها حركة حماس ساعدت بشكل كبير في انجاز ملف المصالحة، معتبرًا أن الموقف الأمريكي أصبح مهتمًا في قضية المصالحة، معتقدًا أن التبدل الجاري في الموقف الأميركي مبعثه مواقف المبعوث الأمريكي في المنطقة كوشنر.

ورأى أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لديها رغبة في حل القضايا الصعبة في العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وأشار إلى أن الرباعية العربية تجاوزت مسألة المصالحة الفتحاوية الداخلية، وأصبح الأمر المعتمد الان هو اتفاق فتحاوي حمساوي، مشيرا الى أن الأردن أحد الأطراف الداعمة للمصالحة "رغم ما حدث من هرطقات سياسية في العلاقة"، وفق تعبيره.

وأضاف "الأردن لن يكون طرفاً مباشراً في الصراعات والتناقضات الفلسطينية الداخلية"، مبيناً أن الدخول في الصراعات الداخلية يعني إدخال المكون الفلسطيني المتواجد في الأردن في مواقف متضاربة ومتباعدة.

وأشار إلى أن الموقف الأردني لا يدخل في عمق ترتيبات ضد الرئيس، معتقدًا أنه لا يوجد قرار إقليمي بالاطاحة بأبو مازن حاليا. وتابع المصري "الأردن يراقب وينظر للوضع الفلسطيني بنظرة شاملة وبما يحفظ مصالحه ودوره القادم".

وأوضح المصري أن الأردن لم ينخرط بشكل عملي في المصالحة، لكنه عمليا يدعم الحراك التي ترعاه مصر، مشيرا الى أن عمان تحاول الوقوف على الحياد في الازمة الفتحاوية الداخلية، و"تدخل بحذر في ملف المصالحة لحساسية الموقف السياسي المرتبط بالادعاءات الإسرائيلية بأن يكون الأردن وطنًا بديلا للفلسطينيين".

واعتبر أن الأردن يحاول ضبط ايقاعات العلاقة مع حماس، مضيفًا: "الوضع السياسي برمته يجب أن يتبلور في إقامة دولة فلسطينية، ولذلك قناعات كثيرة تترسخ بضرورة مشاركة جميع القوى الفلسطينية في هذا الجهد".

وأشار المصري إلى خطورة تضاؤل الاهتمام بالقضية الفلسطينية دوليا وإقليميا، بينما تتمرد (إسرائيل) على كل القوانين وتحاول استثمار الأجواء في المنطقة.

كل ذلك يحصل في ظل وضع اقليمي معقد وصراعات من كل نوع، برأي المصري، "إضافة لانشغال الدول العربية بنفسها ومشاكلها، والأخطر في ظل انقسام فلسطيني محبط"، ما اعتبره رئيس الوزراء الأسبق أجواء مناسبة لتصفية القضية الفلسطينية وإنتاج وقائع على الأرض ضد حقوق الشعب الفلسطيني ولمنع قيام دولة مستقلة أو حتى أي مشاريع تعبر عن هوية الشعب الفلسطيني.

وتابع قائلاً: "الحذر واجب لأن الشعب الأردني متضرر ومستهدف مع الفلسطيني أيضا".

وعرّج رئيس الوزراء الأردني الأسبق، على موضوع الكونفدرالية بين الأردن والسلطة، مشيرا إلى أن الرأي العام الأردني والموقف الرسمي يتفقان أن يكون هذا الخيار بعد التحرير، "لأن (إسرائيل) لن تقدم للفلسطينيين سيادة معينة، وهي تريد السكان أن يحكموا من الأردن بدون سيادة".

ووصف الحديث عن الكونفدرالية بـ"زوبعة في فنجان"، مشيرا الى انه لا يوجد تعريف محدد في القانون الدولي لماهية الكونفدرالية.

وتنظر السلطة الفلسطينية بقلق بالغ لسيناريو ضم الضفة المحتلة الى الأردن، وقد رفضت حركة حماس والفصائل الفلسطينية هذا السيناريو.

وأوضح المصري أن "الهدف الإسرائيلي يكمن في استبدال السلطة الوطنية بالأردنية، وأن يبقى الاحتلال مخفيا مقنعًا". وأضاف "عند التحرير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وتدخل الأمم المتحدة، تصبح القضية بين الشعبين الفلسطيني والأردني".

ويعتبر السياسي الأردني طاهر المصري، من أصل فلسطيني، حيث ولد في مدينة نابلس الفلسطينية، وسبق أن تولى منصب رئيس مجلس الأعيان، ورئاسة وزراء المملكة الأردنية الهاشمية لمرتين.

ورفضت السلطات الأردنية السماح للمصري بترخيص "الهيئة الشعبية لدعم صمود القدس"، وهي جمعية كانت مجموعة من شخصيات أردنية مختلفة تنوي تأسيسها.

هل تراجع تأثير دور الأردن في القضية الفلسطينية؟

السبيل – خليل قنديل 9\10\2017

اعتبر محللون سياسيون أن الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية شهد نوعاً من التراجع بعد سيطرة اليمين المتطرف على الحكومة في الكيان الصهيوني وتراجع التأثير الأردني تجاه القيادات الإسرائيلية، إضافة إلى السياسة الأردنية القائمة على الحذر في التعامل مع حركة حماس، الأمر الذي ظهر جلياً من خلال غياب الأردن عن تطورات ملف المصالحة الفلسطينية التي عقدت برعاية مصرية مؤخراً في قطاع غزة بحسب محللين، فيما رأي آخرون أن الأردن كان في صورة هذه التطورات.

الرنتاوي: الدور الأردني قائم رغم تراجعه

واعتبر الكاتب والمحلل السياسي عريب الرنتاوي أن الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية لا يزال قائماً رغم تراجع قدرة الأردن على التأثير على الكيان الصهيوني نظراً لسيطرة اليمين المتطرف على الحكومة الإسرائيلية.

وأشار الرنتاوي لـ"السبيل" إلى غياب الدور الأردني عن ملفات المصالحة الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة، نظراً لاتباع الأردن سياسة عدم الانفتاح على حركة حماس وعدم امتلاك التأثير عليها على خلاف الموقف المصري، معتبراً انه كان بإمكان الأردن لعب دور فاعل تجاه ملف المصالحة، واصفاً استمرار الغياب الأردني عن هذا الملف بغير المفهوم وغير المقبول.

وحول ملف المصالحة الفلسطينية بين الرنتاوي أن الأردن لم يكن له دور سابقاً تجاه ملفات المصالحة الفلسطينية، وعدم قيامه بجهد سابق لرأب الصدع الفلسطيني، كون الأردن لا يملك علاقات طيبة مع حركة حماس باستثناء فترة قصيرة عام 2012، إضافة إلى خشية الأردن من إثارة حفيظة الدول العربية التي كانت تدير هذا الملف لا سيما السعودية ومصر، التي كانت لا تتمتع بعلاقات طيبة مع حماس لكنها تمتلك التأثير على قرارها عبر ملف معبر رفح وقطاع غزة بشكل عام.

وأشار الرنتاوي إلى تراجع الدور الأردني والعربي عموماً تجاه القضية الفلسطينية في ظل سيطرة اليمين المتطرف على دوائر الحكم الإسرائيلي، مشيراً إلى أن الأردن كان يملك تأثيراً على القيادات الإسرائيلية في حزب العمل وغيرها من الأحزاب الإسرائيلية، فيما يتواصل حالياً التعنت الإسرائيلي حتى تجاه رعاية الأردن

للمقدسات واستهداف هذه الرعاية الأردنية، في حين تظل الكرة الآن في ملعب ترامب عبر انتظار ما يسمى بصفقة القرن، معبرا عن عدم تفاؤله بنجاحها، وأنها ستكون أقرب لوجهة نظر اليمين المتطرف الإسرائيلي.

الخيطان: الأردن في صورة المصالحة

من جانبه اعتبر الكاتب والمحلل السياسي فهد الخيطان أن الأردن كان في صورة التحركات الأخيرة فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية عبر سلسلة من الاجتماعات والاتصالات بين الجانبين الأردني والفلسطيني والمصري والتي سبقت عقد المصالحة، وحرص الرئيس الفلسطيني محمود عباس على وضع الأردن في ضوء أي تطورات في الشأن الفلسطيني.

وأشار الخيطان لـ"السبيل" إلى أن ملف المصالحة بين حركتي حماس وفتح كان على الدوام ملفاً مصرياً وعبر بوابة القاهرة، لا سيما وان ما جرى من مصالحة فلسطينية مؤخراً كان مركزها وعنوانها قطاع غزة، وأن الأردن عبر عن دعمه لجهود المصالحة الفلسطينية وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة باعتبار أن هذه المصالحة تخدم الموقف الأردني الداعم للسلطة الفلسطينية.

وحول ما يشير له محللون من سعي أطراف إقليمية لتهميش حضور الدور الأردني سياسياً تجاه القضية الفلسطينية يرى الخيطان أن الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية ثابت ولا ينافس أي طرف على دوره تجاه الملف الفلسطيني، معتبراً ان الدور الأردني موجه لدعم السلطة الفلسطينية ودعم مسار التسوية وحل الدولتين.

بدارين: سبب التراجع هو التعامل مع طرف فلسطيني واحد

من جهته يرى الكاتب والمحلل السياسي بسام بدارين أن هناك تراجعاً واضحاً للحضور السياسي للدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية؛ نتيجة ما وصفه بالإصرار على التعامل مع طرف فلسطيني واحد متمثل برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورفض التعامل مع باقي الأطراف خاصة حركة حماس، إضافة إلى حالة الجمود في الاتصالات بين الأردن والكيان الصهيوني بعد حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان.

واعتبر بدارين ان الأردن لم يكن في صورة ما جرى من تطورات المصالحة الفلسطينية، وانه تعرض لعملية حجب معلومات من قبل المخابرات المصرية التي أدارت عملية المصالحة، حيث حمل بدارين مسؤولية هذا الغياب للسياسة الأردنية الخارجية التي قامت على أساس عدم الانفتاح على حركة حماس رغم محاولات الحركة فتح أبواب للحوار مع الأردن.

وحمل بدارين السياسة الخارجية الأردنية مسؤولية تراجع الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية وملفات المنطقة بشكل عام محذراً من خطورة مشروع التسوية الإقليمية الذي تنوي إدارة ترامب طرحه، لما يمثله من خطر على المصالح الأردنية في ظل الموقف الأمريكي الذي يتجاهل حل الدولتين، ويقوم على توطين اللاجئين والتعامل مع قضيتهم على أنها أزمة سكانية وليست قضية احتلال وحقوق فلسطينية.

الخصاونة: لا يمكن تغييب الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية

واعتبر المهندس نعيم الخصاونة مسؤول الملف الفلسطيني في حزب جبهة العمل الإسلامي أن الأردن كان مغيباً عن التطورات الأخيرة في ملف المصالحة الفلسطينية، نتيجة ما اعتبره مساعي من مصر ودول خليجية لتهميش الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية والضغط عليه للسير وفق رؤيتها لحل القضية الفلسطينية ووفق مشروع ترامب لما يسميه بصفقة القرن والتي ستكون على حساب المصالح الأردنية عبر إلغاء حل الدولتين.

وقال الخصاونة لـ"السبيل" إن الموقف الأردني من حركة حماس ساهم في تغييب الأردن عن التطورات الأخيرة معتبراً ان حركة حماس والفصائل الفلسطينية حريصة على الانفتاح على الأردن وبناء علاقات متينة معه.

واعتبر أن ما جرى مؤخراً يمثل فرصة لأن يلعب الأردن دوراً فعالاً في القضية الفلسطينية من خلال الانفتاح على كافة الفصائل الفلسطينية وخاصة حركة حماس، لا سيما في ظل وجود أرضية مشتركة قائمة على رفض الوطن البديل مما يتيح البناء على هذه الأرضية، وعدم التعاطي مع مخططات بعض الدول المناهضة لحركات الإسلام السياسي في المنطقة.

واعتبر الخصاونة أنه لن يكون هناك أي حل للقضية الفلسطينية إلا بوجود الأردن وانه لا يمكن تغييب الدور الأردني نظراً لطبيعة الواقع الجغرافي والديمغرافي والسياسي والتاريخي الذي يربط بين الأردن وفلسطين مما يجعله حاضراً في أي حل للقضية الفلسطينية.

تم بحمد الله